

نزاعات المياه العابرة للحدود في أفريقيا؛ مقارنة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الاقليمي

Transboundary water disputes in Africa; A geopolitical approach through the concept of the regional hydropolitical complex

زهير بوعمامة*، جامعة تيبازة

zoheir.bouamama@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 11 / 09 / 2022 تاريخ قبول المقال: 18 / 10 / 2022 تاريخ نشر المقال: 02 / 11 / 2022

الملخص:

في كل الأزمنة وفي مختلف أنحاء العالم، كانت المياه وإدارة المياه عاملا لرهانات سياسية وجيوسياسية كثيرة. أفريقيا لم تكن تاريخيا مسرحا أساسيا للنزاعات الهيدروسياسية، ولكنها أصبحت تواجه تحديات غير مسبوقة في مجال إدارة الموارد المائية في السنوات الأخيرة، تحديات فرضت نفسها بشكل متزايد نتيجة سياقات مستجدة صنعتها - إضافة إلى عوامل أخرى - ندرة المياه الصالحة والخلافات المتزايدة بشأن الحق في الوصول إليها وتوزيعها بطرق عادلة ومتوافق عليها.

تحاول هذه الدراسة فهم أبعاد نزاعات المياه وتأثيراتها القائمة والمحتملة على الأمن في القارة الأفريقية من خلال توظيف مفهوم المركب الهيدروسياسي (le complexe hydro-politique) والذي يمكننا من توضيح العلاقة بين إشكاليات الأمن المائي والنزاعات في مناطق وفضاءات جيوسياسية أفريقية هيدرو-نزاعية (zones hydro-conflictuelle) ذات مخاطر أمنية عالية تتميز بتواجد عدة دول متجاورة حول مجاري أو مستجمعات مائية عابرة للحدود. إن حيوية المصالح التي تتواجد بهذه المركبات الهيدروسياسية الإقليمية تحولها إلى نطاق تتركز فيه رهانات سياسية وأمنية معقدة، وإلى فضاء لمصالح ونشاطات دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف يكون فيها للموارد المائية الدور الأساسي.

الكلمات المفتاحية: نزاعات المياه، الأمن المائي في أفريقيا، المركب الهيدروسياسي

Abstract:

At all times and in different parts of the world, water and water management have been a factor of many political and geopolitical stakes. Africa has not historically been a primary theater for hydropolitical conflicts, but it has faced unprecedented challenges in the management of water resources in recent years, challenges that increasingly imposed themselves as a result of emerging contexts created by - in addition to other factors - the scarcity of safe water and the growing disputes over the right to access and distribution of it in fair and acceptable ways.

This study attempts to understand the dimensions of water conflicts and their existing and potential impacts on security in the African continent by employing the concept of the hydropolitical complex, which enables us to clarify the relationship between water security problems and conflicts in hydro-conflict African geopolitical regions and spaces with high security risks characterized by the presence of several neighboring countries around the waterways or transboundary watersheds. The vitality of the interests that exist in these regional hydropolitical complexes turns them into a domain in which complex political and security stakes are concentrated, and into a space for bilateral and multilateral diplomatic interests and activities in which water resources have a primary role.

Key words: Water conflicts, water security in Africa, the hydropolitical complex

مقدمة :

في كل الأزمنة وفي مختلف أنحاء العالم، كانت المياه وإدارة المياه عاملا لرهانات سياسية وجيوسياسية كثيرة. أفريقيا لم تكن تاريخيا مسرحا أساسيا للنزاعات الهيدروسياسية، حتى في المناطق الأكثر تضررا، ظلت التوترات التي تنتج عن هذا المورد الحيوي ذي القيمة العالية محدودة ومسيطر عليها.

ولكن القارة السمراء أصبحت تواجه تحديات غير مسبقة في مجال إدارة الموارد المائية في السنوات الأخيرة، تحديات فرضت نفسها بشكل متزايد نتيجة سياقات مستجدة صنعتها -إضافة إلى عوامل أخرى- ندرة المياه الصالحة والخلافات المتزايدة بشأن الحق في الوصول إليها وتوزيعها بطرق عادلة ومتوافق عليها، وإذا لم يتم مواجهة هذه التحديات والتوصل إلى حلول لها في المستقبل القريب فسوف يتعرض عدد من المناطق الأفريقية لمشاكل وأزمات ونزاعات مياه أكثر تعقيدا مما تواجهه اليوم، يمكنها أن تغذي أكثر ديناميات الصراعات السياسية المنتشرة وأن تهدد الأمن والاستقرار الهش أصلا في هذه المناطق.

لقد صارت المياه أكثر استعمالا وبالتالي تحولت إلى مورد تحت الضغط وعامل منتج للنزاعات باحتمالية كبيرة كما تثبته التطورات في عديد المناطق في أفريقيا.

إشكالية الدراسة والمقاربة المعتمدة فيها:

تحاول هذه الدراسة فهم أبعاد نزاعات المياه وآثارها الواقعة والمحتملة على الأمن في القارة الأفريقية من خلال توظيف مفهوم المركب الهيدروسياسي (le complexe hydro-politique) والذي يمكننا من توضيح العلاقة بين إشكاليات الأمن المائي والنزاعات في مناطق وفضاءات جيوسياسية أفريقية هيدرو-نزاعية (zones hydro-conflictuelle) ذات مخاطر أمنية عالية تتميز بتواجد عدة دول متجاورة حول مجاري أو مستجمعات مائية عابرة للحدود.

إن حيوية المصالح التي تتواجد بهذه المركبات الهيدروسياسية الإقليمية تحولها إلى نطاق تتركز فيه رهانات سياسية وأمنية معقدة، وإلى فضاء لمصالح ونشاطات دبلوماسية ثنائية ومتعددة الأطراف يكون فيها

للموارد المائية الدور الأساسي، خاصة بين القوى الهيدروسياسية المهيمنة -أو ذات الميول الهيمنية- والقوى المضادة لهذه التوجهات من الدول التي تنتمي إلى هذه الفضاءات. وتبرز هذه الرهانات وتعقيداتها بشكل جلي فيما يقع في حوض النيل وحوله (ما يبرر اختيارنا له كحالة للدراسة).

فرضية الدراسة:

تتزايد احتمالية نزاعات المياه وجِدّة التوترات الناتجة عنها داخل مركب هيدروسياسي وحوله كلما تجاوزت معدلات التغيير قدرته المؤسسية على التكيف واستيعاب هذا التغيير، وكلما اتجه أحد أطرافه الأساسية إلى اتخاذ إجراءات انفرادية خاصة في حالة غياب آلية مؤسسية تحمي مصالح الآخرين، وفي حال غياب علاقات سياسية ايجابية سابقة بين الأطراف المحورية المكونة له.

وفي الأخير، تقدم الورقة جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أرفع أشكال التعاون المائي العابر للحدود والعمل على احتواء ومعالجة الآثار السلبية المتولدة عن أزمات المياه في أفريقيا، وتعزيز قدرة مواردها المائية على الصمود مستقبلا من خلال إقامة شراكات مجدية واستراتيجيات مدمجة في إطار إفريقي للعمل التكاملي.

1- الندرة وأزمات المياه

عادة، تتم مقارنة المياه بالبترول أو بموارد طبيعية أخرى (الغابات، المناجم...)، ويتم الحديث كثيرا عن 'الذهب الأزرق' (l'or bleu) على سبيل المثال مقارنة بالذهب الأسود (النفط). غير أن هذه المقارنة ليست دقيقة، لأن موارد المياه لها خصائص مختلفة، فهي متنوعة، سائلة، متغيرة، يمكن استرجاعها وتحويلها، وهي متداخلة بشكل عميق في الصناعة الاجتماعية (la fabrique sociale).

لذلك، من الضروري فهم ماهية هذا المورد الاستراتيجي⁽¹⁾ لأجل دراسة دوره في النزاعات واستدعاء بعض الأفكار الشائعة للمساءلة مجددا بخصوص الندرة الشاملة مثلا، لا يوجد افتقاد للمياه على المستوى العالمي، ولكن الموارد المائية موزعة بشكل غير متساو ومتفاوت ومعرض للهشاشة.

الأمر يتعلق إذا بمدى دقة وملائمة 'المؤشرات المستخدمة'، فتقسيم أمتار مكعبة من المياه على عدد من السكان يمكن أن يقربنا من فهم وضع معين، ولكنه ليس كافيا بالمطلق وأحيانا قد يكون مغالطا، كما أن العلاقة بين الندرة والنزاعات أبعد ما تكون عن الوضوح وتتطلب تحليلا دقيقا.

1.1- مؤشرات فهم الندرة

تم اقتراح مؤشرات عديدة مختلفة لقياس موارد المياه وتعريف 'عتبات الندرة' (les seuils de pénurie)، وهي بدورها تمثل مؤشرات للنزاعات المحتملة.

من أشهر هذه المؤشرات وأكثرها استخداما من قبل الدارسين نجد مؤشر 'الإجهاد المائي' (Stress Hydrique) الذي اقترحه عالم المياه السويدي Malin Falkenmark في بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي. هذا المؤشر يستخدم لتقييم العلاقة بين الموارد المائية والسكان، وهو يبنني على نسبة توفر المياه الزرقاء بأمطار مكعبة لكل شخص وكل عام.

وحسب هذا المؤشر يمكن اعتبار الدول في أوضاع مختلفة كما يلي: (2)

- وضعية 'الإجهاد المائي' حالما تكون مواردها واقعة تحت حاجز 1500 متر مكعب لكل ساكن في كل عام؛
 - وضعية 'الندرة المزمنة' عندما تصل عتبة الندرة على مستوى 1000 متر مكعب؛
 - وضعية 'حرجة' وتكون تحت معدل 500 متر مكعب، حيث لا تكفي حينها حتى قدرة كبيرة على التكيف للتخفيف من نقص المياه وافتقادها.
- هذا المؤشر الأكثر استخداما حاليا للتقييم الكمي لندرة المياه في الدول، يبقى غير مثالي وغير مكتمل على الصعيد المنهجي، بحيث تسجل عليه بعض المآخذ ومنها على الخصوص:

- اختبار ونقص موثوقية المعلومات؛
- الأخذ فقط في الاعتبار المتوسط السنوي على المستوى الوطني يعطي الانطباع بوجود تجانس في وضعيات تكون أحيانا غاية في الاختلاف من منطقة إلى أخرى داخل البلد الواحد، ومن بلد إلى آخر في إقليم واحد؛
- المستوى الزمني مهم أيضا، ذلك أن المتوسط السنوي لا يمثل إلا قيمة استدلالية، فالتقلبات المناخية (la variabilité climatique) وصعوبة معرفة دورات (les cycles) السنوات الجافة أو الرطبة هما عاملان أساسيان يجب أن يؤخذا بعين الاعتبار؛
- أخيرا، وربما هي النقطة الأكثر أهمية، مؤشر فالكانمانك -بالإضافة إلى نقائصه المنهجية- لا يأخذ بعين الاعتبار قدرات الدول لتسخير وتعبئة موارد المياه كقدرتها على بناء منشآت لاستخراج المياه، نقله و/أو تخزينه لجل التصدي للتقلبات المناخية.

هذه القدرة على التكيف مع الإكراهات والضغوط التي يفرضها نقص المياه تعتمد على ثلاثة عوامل أساسية وهي:

أولا/ خبرة تقنية للتخطيط، البناء وصيانة المنشآت (سدود، قنوات، محطات...); يتعلق الأمر هنا بمهندسين للمياه ولكن أيضا بوجود 'جماعة معرفية' (Communauté épistémique) أكثر اتساعا

(باحثين، مسيرين...) تعمل في ميدان المياه تكون قادرة على تصميم سياسات، تنفيذها وأيضاً تفسيرها عند الاقتضاء؛

ثانياً/ قدرة مالية، إن كان بأموال خاصة أو بالحصول على تمويل دولي؛

ثالثاً/ دعم سياسي، بمعنى وجود قوى فاعلة مساندة على المستوى الوطني تدفع وتساند مساعي تامين الموارد المائية.

إن فكرة 'قدرات التكيف' تتيح إعطاء تعريف أكثر دقة وتحديد مفهوم المورد باعتباره: "حجم المياه المتوفرة في وقت معين، في مكان معين، بتقنية معينة ونوعية نظيفة لأجل الاستخدام الزراعي، الصناعي أو الحضري".⁽³⁾

هذه القدرة على إنتاج المياه المستخدمة من قبل المستخدمين، أينما يحتاجونها، وقتما يحتاجونها، تبدو أكثر صعوبة للإحاطة بها في تحليل هذه الأوضاع.

في عام 2002، اقترح باحثون في مركز علوم البيئة والمياه (Center for Ecology and Hydrology) في ويلينغتون ببريطانيا مؤشراً جديداً هو مؤشر 'فقر المياه' (Water Poverty Index) والذي يأخذ بعين الاعتبار أيضاً - بالإضافة على حالة توفر المياه- عوامل أخرى هي الضغط على الموارد، الاستثمارات، حماية البيئة والوصول إلى الموارد.

هذا المؤشر يقدم خريطة مختلفة عن تلك التي يرسمها مؤشر الإجهاد المائي؛ بحيث تبدو كل الدول المتقدمة في وضع أفضل نسبياً، وفي المقابل، تبدو الدول الأكثر سوءاً من بلدان القارة الأفريقية (النيجر، إثيوبيا، مالاوي، جيبوتي، تشاد، رواندا و بوروندي). وعلى سبيل المثال دولة النيجر تعاني في الآن ذاته، من موارد ضعيفة وصعوبات تقنية ومالية كبيرة تحد من قدرتها على تسخير مواردها ما يجعل وضعها خطيراً في هذا الشأن.⁽⁴⁾

ويكشف الاعتماد على هذا المؤشر مفارقات واضحة، فبعض الدول التي تملك موارد مائية (المياه الزرقاء) ضعيفة نسبياً مثل مالطا وسنغافورة، ولديها مؤشر فقر مياه مرتفع نسبياً، نجحت في جلب المياه الصالحة إلى كل سكانها وهي تعرف تنمية اقتصادية سريعة. في المقابل، بعض الدول الأخرى التي تحوز على موارد وفيرة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية مثلاً وموزنبيق، تتواجد في وضعيات جد صعبة. هذه الأخيرة مثلاً تملك موارد مياه لكل شخص تفوق معدلاتها بثلاث مرات ما لدى فرنسا حسب مؤشر الإجهاد المائي، ولكن أقل من نصف سكانها ليس لهم إمكانية الحصول على المياه الصالحة، وأقل من 8% فقط تصلهم إلى منازلهم.

2.1- من الندرة إلى أزمات المياه

إن الاعتماد في جيوبوليتيك المياه على المعدلات المتوسطة لا يكفي كما سبق الإشارة إليه، وهو ما يستدعي ضرورة الأخذ في الاعتبار التقلبات والتغيرات المناخية وتأثيراتها المحتملة لأجل الوقاية وحل النزاعات المرتبطة بالمياه. فالتوترات الجيوسياسية تزداد حدة خلال أزمات المياه وهي فترات جافة طويلة نسبيا مثلا-، في حين أن الفترات الأكثر تساقطا تعطي أحيانا الشعور غير المبرر بوجود أمن مائي.

ويمكننا أن نميز في هذا الإطار بين ثلاثة أنواع من الندرة لتحليل أزمات المياه:

- الندرة المطلقة؛ والتي تشير إلى إنهاك تام لمورد مائي غير متجدد، وهي ظاهرة نادرة الحدوث، ويمكن تحديدها في المكان والزمان؛
- ندرة نسبية؛ ترتبط بممارسات غير ملائمة لنسق تجدد المورد؛
- وأخيرا الندرة المتصلة بمشاكل التنظيم في توزيع وضبط المورد (كفاءة وقدرة المسيرين).

إن ندرة المياه نادرا ما تكون فقدا مطلقا للمياه ولكنها تحصل حين تفقد مجموعة من الأشخاص (أو قطاع اقتصادي) الماء، وهو ما يكون عادة منتجا لأزمات اجتماعية وسياسية وجيوسياسية.

لقد صار في حكم المعلوم أيضا أن التغيرات المناخية المتسارعة في السنوات الأخيرة ستعدل توزيع ونسق تساقط المطار، رغم أن الآثار الفعلية على دورات المياه (cycles d'eau) لا تزال غير معروفة بشكل واضح للمختصين، ولكن هذه التقلبات ستحمل معها في كل الأحوال أزمات مياه قادمة على المستويات المحلية والعالمية.

وقد أشار التقرير الخامس لمجموعة الخبراء ما بين الحكومات حول تطور المناخ (GIEC) أن تطور المناخ خلال القرن الحادي والعشرين سيؤدي إلى تقليص معتبر للموارد المتجددة للمياه الجوفية والمياه السطحية في معظم المناطق شبه الاستوائية الجافة، ما سيتببب في تفاقم المنافسة على الموارد المائية.⁽⁵⁾

2- من الموارد إلى النزاعات

إن تعقيد مفهوم الموارد المائية يجعلنا لا يمكن أن نمر بسهولة من المورد إلى النزاعات بمعادلة بسيطة تربط نقص المياه بالنزاعات المحتملة.

لاشك أن الضغط على الموارد يمثل احتماليا عاملا للنزاع، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار تداخل المياه في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. وقد اقترح الباحثون مؤخرا مصطلح 'الرابطة' (nexus) للإشارة إلى العلاقات بين المياه، الطاقة والتغذية، وينتج عن ذلك الافتراض أن المياه قد تكون رهانا للنزاعات (se battre pour l'eau)، وقد تكون أداة لها (se battre avec l'eau)⁽⁶⁾، وذلك من خلال استخدامها كأداة لتحقيق أهداف أخرى.

1.2- موارد تحت الضغط

لأجل تقدير العلاقة السببية بين المورد والنزاعات المحتملة، يقول التقرير العالمي للأمم المتحدة لسنة 2018 حول تهمين الموارد المائية، أن استخدام المياه في العالم يتزايد بحوالي 1% لكل سنة منذ الثمانينات، ما يعني ارتفاعا بنسبة تتراوح ما بين 20% إلى 30% إلى غاية عام 2050، مع الإشارة إلى أن النسبة الهام في هذه الزيادة ستكون في الدول النامية وفي الدول الصاعدة.⁽⁷⁾

إن ندرة المياه تمس حوالي 40% من السكان في العالم، وحسب توقعات الأمم المتحدة والبنك العالمي، يمكن للجفاف أن يعرض حوالي 700 مليون شخص لخطر النزوح إلى غاية عام 2030م.

وقد ارتفع الاستخدام العالمي للمياه كلما ارتفعت أعداد السكان وارتفعت معدلات زيادتهم، وهذا ما جعل Van der Heijden تعبر عن قلقها مما قد ينتج مستقبلا عن ذلك بالقول: "إذا لم يكن هناك ماء كاف، سيحاول السياسيون وضع أيديهم عليه، ويمكن أن يتحولوا إلى التعارك لأجله".⁽⁸⁾

وقد أظهرت البيانات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن 25 من أصل 55 دولة في القارة الأفريقية ستسجل مستويات المياه أقل فيها من 1700 مترا مكعبا للفرد سنويًا بحلول عام 2025، مما يمثل نقصًا حادًا في المياه في هذه البلدان، وستكون منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا موطنًا لحوالي النصف من جميع سكان العالم الذين لا يستطيعون الحصول على مياه نظيفة.

إسماعيل سيراجلدان، بطرس بطرس غالي وكوفي عنان كانوا قد عبروا في أوقات مبكرة عن اعتقادهم أن القرن الواحد والعشرين سيكون قرن حروب المياه^(*)، رغم أن الأخير عبر لاحقًا عن رأي مخالف عندما قال: "مشاكل المياه في عالمنا لا يجب أن تكون فقط عامل توتر، يمكنها أن تكون أيضا محفزًا للتعاون، إذا عملنا معا فإن مستقبلنا آمنًا ومستديمًا للمياه سيكون في مقدورنا"⁽⁹⁾.

ما الذي حفز هذه الخطابات؟

ربما يكون إدراك أصحابها لحقيقة أن كميات قليلة من المياه العذبة يمكن للبشرية الوصول إليها بسهولة لأجل إشباع حاجياتها (حوالي 0.07% من الكمية الكلية للمياه المتوفرة على الأرض سهل الوصول إليها لأجل استخدامها مباشرة من قبل الإنسان).

ومنذ حوالي أربعين سنة، كانت 12000 متر مكعب من المياه العذبة متوفرة كمتوسط سنوي لكل شخص، ولكن حاليًا فقط 5000 متر مكعب في المتوسط لكل شخص في كل عام، مع أن الكمية الإجمالية للمياه على الكوكب هي نفسها منذ الهولوسين⁽¹⁰⁾. هذه الفروقات ترجع إلى الضغوطات المتزايدة التي صارت تسلط على المورد.

بالإضافة إلى ذلك، الدورة الهيدرولوجية -وهي حساسة جدا لأنشطة الإنسان- تتسارع متسببة في المزيد من الأحداث الحادة (جفاف أكثر وفياضات أكثر) (**)، وبالتالي عدم مساواة أكثر في التوزيع الطبيعي للمياه.

يشير تقرير معهد الموارد العالمية (WRI) الصادر في أوث 2019 -والذي تم تداوله بشكل واسع في الأوساط السياسية والاعلامية- إلى أن 17 بلدا يمثلون ربع سكان العالم كانوا في حالة 'إجهاد مائي شديد' ويمكن ان يواجهوا مخاطر أزمات مياه مشابهة لتلك التي تعرضت لها مدينة كاب تاون بجنوب أفريقيا عام 2018. (11)

يؤدي الضغط الناجم عن التغيرات العالمية على المردود إلى المزيد من المنافسة، وتعني المنافسة المتزايدة احتمالية أكبر للنزاعات. ولكن ليس هناك علاقة أكيدة بين المتغيرين؛ ذلك أن إجراءات يمكن اتخاذها بغاية تخفيف هذا الضغط، فالمجال الزراعي مثلا يعرف التحول من الإدارة عبر زيادة العرض (water supply management) عبر بناء السدود مثلا، إلى إدارة الطلب (water demand management) التي تركز على أساس توفير المياه.

2.2- المياه في الرابطة (nexus) ماء - طاقة - غذاء

يتم استخدام مفردة الرابطة (nexus) في الوقت الحاضر لتعني الروابط الجوهرية 'غير القابلة للفصل' وغير القابلة للانفصال". وقد ظهرت في المفردات العلمية لأول مرة في عام 1983، عندما أطلقت جامعة الأمم المتحدة برنامجًا يتعلق بـ "العلاقة بين الغذاء والطاقة". في العام 1986، نظمت هذه الجامعة نفسها ندوة دولية حول 'العلاقة بين الغذاء والطاقة والنظم البيئية'(12).

يستعمل هذا المفهوم لتحليل التداخل الموجود منذ القدم بأشكال مختلفة للمياه في النزاعات وعلى مستويات مختلفة. وهو يدعونا للأخذ بعين الاعتبار العلاقات المعقدة بين هذه الأقطاب الثلاثة (مياه، طاقة، غذاء)؛ بحيث لا بد أن يكون هناك ماء لأجل إنتاج الطاقة الهيدروكهربائية، ولكن لا بد أيضا من الطاقة حتى يتم ضخ المياه وتوزيعها. وبالمثل، المنتجات الزراعية يمكنها أن تكون مواد لإنتاج الطاقة، كما أن الفلاحة الحديثة تستهلك الطاقة بشراهة. وأخيرا، المياه ضرورية بشكل واضح لأجل الإنتاج الزراعي والنشاط في هذا الميدان يمكن أن يلوث موارد المياه.

إن الفكرة التي يراد إيصالها عبر مفهوم 'الرابطة' هي أن مسألة المياه لا يمكن تقديرها بشكل مستقل عندما نكون بصدد تحليل النزاعات.

والى جانب رابطة 'المياه-الطاقة-الغذاء'، هناك رابطتان أخريان ترسمان التحديات الثلاثة الكبرى لإدارة المياه للقرن الحالي، وهما: (13)

- 1- رابطة 'مياه- مناخ- بيئة'؛ وهي التي تؤكد على أننا لا يمكن أن نسوي النزاعات المرتبطة بالمياه من دون الانتباه إلى المسائل البيئية، وهذه الأخيرة يمكن أن تكون مصدرا للنزاعات؛
- 2- رابطة 'مياه (جودة)- صرف صحي- صحة'؛ وتذكرنا ان المياه هي قبل كل شيء مسألة صحية؛ فتوفر المياه شرط ضروري للحصول على خدمات صحية ولو في حدودها الدنيا؛
- 3- رابطة 'مياه- طاقة- غذاء' وهي تعني أن الأمن الغذائي لا يمكن فهمه إلا بارتباطه مع الأمن الغذائي والطاقي.

هذه الروابط الثلاث تبين لنا مدى التعقيد الذي يلف المجال الهيدروسياسي حيث انه أكبر من مجرد علاقة بسيطة مباشرة بين الندرة والنزاع، ولذلك يجب أن نأخذ بالاعتبار في الوقت ذاته عديد المستويات والعوامل مع الانتباه إلى وجود تعددية للفاعلين في الغالب.

وقد اقترح عالم الاجتماع الهولندي Peter Mollinga عام 2008 في مقال له بدورية Water Alternatives خمسة ميادين للدراسة بالنسبة لقضايا المياه في علاقتها بالنزاعات، وهي: (14)

- قضايا الحصول على المياه يوميا، وهي في الغالب أكثر تحديدا جغرافيا وأكثر قابلية للتحكم؛
- سياسة المياه داخل الدول ذات السيادة، مع إيلاء عناية خاصة للعلاقات والمفاوضات بين مختلف المجموعات الاجتماعية داخل دولة معينة (مثلا بين المزارعين، الرعاة، الصناعيين والعاملين في مجال السياحة؛
- الهيدروسياسي (l'hydropolitique) بين الدول، بتعبير آخر جيوبوليتيك المياه بالمعنى الكلاسيكي؛
- السياسة العالمية للمياه، والذي يركز على دراسة بروز 'نماذج عالمية لإدارة المياه' خلال المنتديات الدولية؛
- أما الميدان الأخير فهو دراسة الروابط بين المستويات الأربعة السابقة، هذا الميدان يهتم بتحويل النماذج بين المستويات المختلفة.

هذه المستويات المختلفة والمتداخلة كلها تؤكد أن ما يربط المياه بالنزاعات طريق صعب؛ نتنازع من أجل المياه، نتنازع بالمياه، وقد نتنازع من أجل موارد متعلقة بالمياه.

3- المياه العابرة للحدود؛ رهانات ومخاطر هيدروسياسية

يعتبر موضوع الأنهار الكبرى المشتركة بين عدة دول -وتدعى أيضا أحواض مستجمعات عبر حدودية bassin versants transfrontaliers- مثل النيل، الدانوب أو الميكونغ قضية ومشكلة سياسية

رئيسية، بحيث هناك 286 حوضا كبيرا دوليا في العالم يجمع حوله قرابة 2.7 مليار نسمة. وهذا يفسر إلى حد ما أسباب جلب موضوع 'حروب مياه محتملة' انتباه عديد الأوساط السياسية والبحثية والإعلامية وحتى الشعبية.

هذه الأحواض المائية الكبرى مختلفة من حيث حجمها، تدفقها، والقيمة التي تتمتع بها وخاصة من حيث وضعها الجيوسياسي⁽¹⁵⁾. وبالإضافة إلى هذه الأحواض، جدير بالذكر أن المياه الجوفية المشتركة أيضا صارت تحظى بالاهتمام بالنظر إلى زيادة أهميتها الجيوسياسية كمورد استراتيجي حتى وإن كانت لا تزال غير معروفة بشكل كاف واستغلالها يخضع لعدة عوامل معقدة أحيانا.

وتخلق المياه العابرة للحدود أوضاعا جيوسياسية متباينة تمتد من التعاون حتى النزاع، وتجعل من الدول المتشاطئة حولها دولا متجاورة متنافسة (riverains et rivaux).

في أفريقيا، تجزئ الأحواض المائية هو المعيار السائد، حيث أن هناك 63 حوضا عابرا للحدود، الخمسة الأهم منها (النيل، النيجر، الكونغو، زامبير، وبحيرة تشاد) كلها مشتركة بين أكثر من خمس دول، وهي تجمع حولها حوالي 450 ساكن، ما يعادل ثلث ساكنة أفريقيا تقريبا.

ولأجل التحكم الأفضل في القضايا الجيوسياسية ذات العلاقة بالمياه العابرة للحدود، اقترح وطور الباحثون عدة مفاهيم وأدوات تحليلية منها 'المخاطر الهيدروسياسية' (les risques hydropolitiques)، القوى المائية المهيمنة (les puissances hydro-hégémoniques)، والمركب الهيدروسياسي (le complexe hydropolitique)، والتي سنقوم بتوظيفها في هذه الدراسة بحسب الضرورة.

1.3 - عوامل ظهور المخاطر الهيدروسياسية

تعرف المخاطر عادة على أنها تركيبة من أخطار مناخية طبيعية (فيضانات، جفاف..) وهشاشة السكان. إذا جمعنا هاذين المكونين يمكننا ان نحدد المناطق المعرضة احتماليا لمخاطر هيدرولوجية.

لا يكون للمخاطر المناخية في الغالب آثار وخيمة إلا إذا كانت قدرة السكان على التكيف محدودة، فبعيدا عن المخاطر والهشاشة، فإن الطريقة التي تصوغ بها المجتمعات إدارتها لمواردها المائية هي ما يتيح فعلا تحديد المخاطر الهيدروسياسية⁽¹⁶⁾، والتي تنتج - إضافة على عوامل أخرى - عن تجزئة الأحواض المستودعة بين عدة دول والتعارض الذي قد ينشأ بين فاعلين أو أكثر منها.

ويمكن أن نلخص عوامل ظهور مخاطر هيدروسياسية فيما يلي:

1- التقاء بين عدة عوامل ذات طبيعة مختلفة (طبيعية، ديمغرافية واجتماعية) لمستودعات المياه أو طبقة المياه الجوفية، وهشاشة ذات طبيعة سياسية (إدارة فاشلة للمياه على المستوى المحلي أو الوطني، تداخل مع نزاعات أخرى موجودة مسبقا...)

2- وجود أو غياب قدرة على الصمود (une capacité de résilience)، بمعنى قدرة على العودة إلى الاشتغال العادي عندما تمر الأزمة، وهي قدرة تعتمد على عوامل اقتصادية (الدول الغنية تملك وسائل أكبر لإعادة لبناء بعد وقوع فيضانات مثلا)، ولكنها تعتمد أيضا على قدرة اجتماعية على التكيف (***)، فالتضامن بين الفاعلين يساعد كثيرا على إعادة البناء فيما تؤدي أوضاع النزاعات والانقسامات إلى تأخير ذلك أو إعاقة جزئيا أو كليا؛

3- حجم الضغط على المورد المائي؛ بمعنى نسبة المورد المستخدم بالنسبة إلى المورد إجمالا، بحيث أنه كلما كان الضغط عاليا مرهقا للمورد كلما كانت المخاطر الهيدروسياسية مرتفعة؛

4- احتمالية زيادة المخاطر وتحولها إلى نزاع ترتفع كلما كانت التغيرات في الحوض المشترك تتجاوز القدرات المؤسسية للفاعلين فيه على امتصاص هذه التغيرات. إن عملا انفراديا يؤدي غالبا إلى تعزيز التوترات السياسية لدرجة جعل البعد الهيدرولوجي البحت عرضيا، أو على الأقل ثانويا مقارنة بالرهانات السياسية، ذلك أن الطبيعة الأحادية الجانب لبعض الإجراءات تثير عادة غضب دول أخرى في نفس الحوض (17)، فحصول تطور غير متوافق عليه (مشروع بناء منشأة كبرى مثلا في غياب اتفاقية أو تفاهات أو لجنة متابعة) هو مؤشر على مخاطر النزاعات المرتبطة بالمياه.

وقد قدم برنامج تقييم المياه العابرة للحدود (TWAP) نموذجا يجمع بين 15 عاملا (منها حجم ونوعية المورد، مستوى التلوث، التجزئة الايكولوجية بوجود السدود، مستوى معيشة السكان، التعرض للمخاطر الطبيعية، الحوكمة وحماية البيئة ...) لأجل وضع مؤشر حول 286 حوض عابر للحدود.

وبحساب متوسطات مختلف العوامل، صنف باحثو هذا البرنامج مستودعات المياه بحسب مخاطرها الهيدروسياسية المحتملة بمؤشر يتراوح من 1.4 (مخاطر ضعيفة جدا) إلى 3.86 (مخاطر عالية جدا). واحتلت المستجمعات المائية في آسيا الجنوبية والوسطى وفي الشرق الأوسط المراتب الأولى في هذا التصنيف عكس المستجمعات المائية في أفريقيا (18).

2.3 - القوى المائية المهيمنة والقوى المضادة للمهيمنة

يتيح مفهوم القوة المائية المهيمنة (puissance hydro-hégémonique) توضيح أبعاد هامة في النزاعات المحتملة حول الموارد المائية.

يعرف عالما الجغرافيا والسياسة Mark Zeitoun و Jeroen Warner هذه القوى على أنها: "دول تملك كفاية سلطة في مستودع مائي لأجل ضمان لإدارة التحكم في الموارد المائية، والتحرك كقائد في مقابل الدول الأخرى المشاطئة في الحوض" (19).

هذه الدول يمكنها أن تمارس سلطتها بطريقة قسرية (بالإكراه) عن طريق التهديد بالقوة أو بالعقوبات الاقتصادية لمنع بناء منشأة مائية (سد مثلا)، أو بالبحث عن إقامة إجماع بطريقة سلمية يكون في صالحها في هيئات الإدارة الدولية والإقليمية.

ويمكن أن نذكر كمثال عن هذه القوى، دولة جنوب أفريقيا في أفريقيا الجنوبية، مصر في حوض النيل، وتركيا في حوض دجلة والفرات. في الحالتين الأولين (جنوب أفريقيا ومصر) توجد هذه القوى في موقع المصب وتبحث عن التحكم في المنبع؛ أما في الحالة الثالثة، فتتمتع تركيا على العكس بموقع جغرافي أفضل في المنبع يقوي مكانتها باعتبارها قوة مائية مهيمنة.

هذه القوى تعتمد على جملة من العوامل، أهمها:

- قدرة على التحكم في الموارد المائية والتي تتطلب خبرة تقنية، قدرات مالية وسياسية؛

- علاقات قوة (des rapports de force) تميل لصالحها قياسا بما لدى الدول الشريكة الأخرى.

وفي مقابل هذه القوى المهيمنة، دول تشترك في المركب الهيدروسياسي يمكنها أن تنفذ سياسات يطلق عليها 'مضادة للهيمنة'، محاولة أن تُوازن القوة المائية المهيمنة. في حوض النيل مثلا، بينت عالمة الجغرافيا 'آنا كاسكاو' Ana Cascao كيف أن أثيوبيا تحاول منذ ما يقرب العشرين سنة أن تقدم نفسها كمنافس لمصر، وهي في مسعاها هذا توظف في الآن ذاته موقعها المريح كدولة في المنبع، وقدرتها الجديدة على التكيف والتي تظهر من خلال مشاريع بناء السدود، وأخيرا خطابا أكثر جرأة يُرفع من أجل المساواة بين جميع دول حوض النيل بما يعارض موقف مصر التي تصر على حقوقها التاريخية المكتسبة منذ الفترة الاستعمارية⁽²⁰⁾.

إن الخلافات والتعارض بين القوى المائية المهيمنة والقوى المضادة للهيمنة تزيد بشكل واضح في حدة التوترات داخل أحواض المستودعات المائية، وتتعد المسألة إذا تدخلت فواعل أخرى دولية (دول أجنبية من خارج الحوض)، و/أو ما دون دولتية (كيانات جهوية، حكومات مناطق، جماعات قبلية أو مهنية ...).

إن امتلاك الموارد المائية (والطبيعية بشكل عام) والتحكم فيها، وكذا الوصول إليها شكل دوما واحدا من مميزات القوة (un des attributs de la puissance)؛ ونتيجة لذلك، كل الإمبراطوريات، كل الدول المهيمنة بحثت -وهي تقوم وستفعل- عن ضمان ذلك، طالما أن أعداءها وخصومها حاولوا -وهم يقومون بذلك وسيفعلون- حرمانها منها. أما بالنسبة للأكثر ضعفا، فقد حاولوا -وهم يقومون بذلك وسيفعلون- التهرب من الأطماع والحصول على الحد الأدنى الضروري لأجل بقائهم ولتشغيل نشاطاتهم.⁽²¹⁾

3.3 - المركبات الهيدروسياسية؛ مناطق ذات مخاطر عالية

إن وجود عدة أحواض مائية وطبقات مياه جوفية تعني مباشرة عدة دول في منطقة واحة عامل رئيسي لمضاعفة المخاطر الهيدروسياسية، ويعبر عن هذه الوضعية بمصطلح المركب الهيدروسياسي (complexe hydropolitique).

هذا المفهوم قدمه فريق بحث يقوده عالم السياسة الجنوب أفريقي 'أنتوني تورتن' Anthony Turton عام 2002⁽²²⁾، اعتمادا على أعمال الأستاذ باري بوزان Barry Buzan (واضع مفهوم مركب الأمن الإقليمي)، لأجل صياغة مخطط عمل العلاقات الهيدروسياسية في منطقة أفريقيا الجنوبية⁽²³⁾، وهو يتضمن تعايش مجموعة من العناصر هي:

أولا/ وجود عدة دول حول عدة مجار مائية وطبقات مياه جوفية عابرة للحدود، وهو ما ينتج لعبة جد معقدة بين القوى المهيمنة مائيا والقوى المضادة لهيمنتها حول الأحواض التي توصف بالمحورية، وهي تلك التي تتركز فيها الرهانات الأهم، وحول أحواض ثانوية يمكن أن تستخدم كعملة تبادل كما هو الحال في جنوب القارة الأفريقية؛

ثانيا/ تتميز هذه المركبات بتداخل عدة رهانات أمنية' (الملاحة عبر المجاري، المن الغذائي عبر الري، المن الطاقوي من خلال الإنتاج الهيدروكهربائي)، وهي روابط (nexus) تكون فيها المصالح الحيوية للدول على المحك؛

ثالثا/ المركبات الهيدروسياسية هي فضاءات لنشاط دبلوماسي مكثف ثنائي ومتعدد الأطراف، مع وجود في الآن ذاته لأشكال من النزاع والتعاون حيث يكون للمياه ادوار أساسية. تداخل الدبلوماسية المائية وحضورها في اللعبة الدبلوماسية الكبرى قوي جدا، حيث يتعارك المعنيون لأجل المياه، كما بواسطة المياه.

غالبا ما يوجد في هذه المركبات موضوعا هيدروسياسيا خلافيا أو أكثر يبلور التوترات ويدفعها إلى السطح، يحدث ذلك عادة حول بناء سد جديد كما تبينه قضية سد النهضة في أثيوبيا على النيل الأزرق.

توجد في العالم عدة مركبات هيدروسياسية في آسيا الغربية والجنوبية وفي شمال القارة الأمريكية، أما في أفريقيا فيمكن اعتبار حوض النيل كمركب هيدروسياسي بالنظر إلى تعقيد العلاقات بين مجموعة الدول الواقعة في منبعه على النيل الزرق والأبيض، والبلدين الواقعين عند مصبه (السودان ومصر)، وكذا بالنظر إلى كثافة النشاط الدبلوماسي بين هذه الأطراف.

أفريقيا الجنوبية تمثل أيضا مركبا تتوفر فيه شروط هذا المفهوم، بالإضافة إلى مركبات النيجر، الكونغو وخاصة بحيرة التشاد حيث تتزايد المخاطر الهيدروسياسية بسبب الضغط المتزايد على موارده.

ويعتقد الأستاذ 'باري بوزان' Barry Buzan أن مسألة المياه المشتركة تتبع عموماً أربعة أزمنة في الأجنداث الوطنية للدول، كما يلي: (24)

1- في البداية (الزمن الأول)، تترك إدارة المياه للفنيين والتقنيين؛ في هذه المرحلة لا تكون المياه مُسيسة (elle n'est pas politisée)؛

2- المسألة يمكن أن تُسيّس (الزمن الثاني) عندما تتطلب تحركاً للحكومة بهدف توزيع الموارد؛

3- تصبح المسألة شأناً في السياسة العامة عندما تقدم على أنها 'تهديد وجودي' (menace existentielle) يبرر أفعالاً تتجاوز حدود الإجراءات السياسية الاعتيادية، وعندها تتحول المياه إلى 'مشكل أمن' (problème de sécurité)؛

4- وأخيراً، يمكن أن تتدهور هذه المسألة في حالات حادة استثنائية ونادرة لتصبح سبباً للحرب (casus belli).

وبعيداً عن الرؤى الوطنية للأمن المائي، يمكن لهذه المركبات الإقليمية -التي تشكل عادة مناطق ذات مخاطر حقيقية وأحياناً عالية- أن تكون فضاءات لأشكال متعددة للتعاون بين الفاعلين فيها لأجل توسيع دائرة الأمن المائي ليشمل جميع الأطراف، بحيث يصبح يعني توفير الكميات الضرورية في مركب هيدروسياسي لأجل التزويد الكافي بالماء الصالح لكل سكان المنطقة، السماح بالتنمية الزراعية والصناعية لكل بلدانها من دون إلحاق الذي بشكل كبير بالموارد الطبيعية لحوض عابر للحدود، بما في ذلك الدول الواقعة على حافة المصب.

وعليه، يمكننا القول أن الأمن المائي يمكن أن يتحقق للدول -ولمجموعات دول- بعدة وسائل متنوعة ومختلفة، تتأرجح على خط يمتد من التعاون الكامل إلى الصراع المفتوح، وهذا ما ذهب إليه عالم الجغرافيا 'ناهو ميروماشي' Naho Mirumachi بالقول أن 'أشكال النزاع والتعاون تتعايش في كل حوض مستودعات مائية، هذا التعايش هو انعكاس لعمليات سوسيو-سياسية لتوزيع الموارد المائية، بما في ذلك تلك التي تحمل أبعاداً رمزية'. (25)

4.3 - حروب المياه؛ نادرة تاريخياً ومحملة مستقبلاً

أنجز الأستاذ 'آرون وولف' Aaron Wolf وباحثين في جامعة Oregon في الولايات المتحدة تحليلاً لما يقارب 7000 واقعة دولية (معاهدات، تبادل دبلوماسي، تصريحات...) مرتبطة بالمياه في الفترة ما بين 1948 و2008 مستعملين مجموعة من المؤشرات؛ سبع درجات من العدائية (من التصريح اللفظي المعادي غير الرسمي على العمل العسكري)، وست درجات للتعاون (من الدعم اللفظي المتواضع إلى عقد اتفاقية دولية حول المياه).

وقد أظهرت نتائج هذا البحث⁽²⁶⁾ أن التعاون كان هو السمة السائدة بشكل واسع (أكثر من 5000 حادثة)، وان النزاعات اقتصرت في غالب الأوقات على مجرد عداء لفظي ضعيف أو متواضع (1080 حادثة)، كما بينت هذه الدراسة أن الحروب كانت في حالات نادرة جدا (أربعة فقط) بالمقارنة مع الاتفاقيات الدولية حول المياه (تم إحصاء 506 في فترة الدراسة). وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال العدائية الخطرة - الأعمال العسكرية على نطاق واسع أو ضيق والأعمال الاقتصادية أو الدبلوماسية العدائية (76 حالة إجمالا) - تعلقة أساسا بمركبين هيدروسياسيين هما حوض النيل وآسيا الغربية.

وقد لخص الأستاذ 'ولف' خلاصة دراسته تلك بالقول: 'قد تكون حروب المياه أسطورة، ولكن الصلة بين الماء والاستقرار السياسي بالتأكيد ليست كذلك'.⁽²⁷⁾

من جهته، قدم الأستاذ 'بيتر جليك' Peter Gleick مدير معهد باسيفيك Pacific Institute في أوكلاهوما وفريقه دراسة هامة بعنوان 'Water Conflict Chronology'⁽²⁸⁾ وهي تحلل تاريخ 925 نزاع مرتبط بالمياه تعود على حقبة الملك البابلي حمورابي، وأكدت نتائج الدراسة أن حروب المياه حالة تاريخية نادرة الحدوث، كما بينت أن العلاقة بين المياه والنزاعات غاية في التعقيد.

وقد صنف 'بيتر جليك' النزاعات المرتبطة بالمياه إلى ثلاث مجموعات:

- 1- المياه كسبب مباشر مثير للنزاع، حيث يكون دافع اللجوء إلى العنف هو وجود خلافات عميقة حول الحصول على المياه والتحكم فيها؛
- 2- المياه كسلاح للنزاع، حيث تستخدم المياه وأنظمة التخزين كسلاح في الصراعات بما في ذلك استخدام السدود لحجز المياه أو التسبب في الفيضانات للجماعات الواقعة في المصب؛
- 3- المياه كضحية أو هدف (cible) للصراعات، عندما يتم استهداف الموارد المائية أو محطات معالجتها أو قنوات نقلها.

جدير بالذكر انه اعتمادا على القانون الدولي المطبق على النزاعات، تعرف 'حرب المياه' على أنها: "نزاع مسلح بين دولتين ذات (على الأقل) يكون هدفها هو التحكم والسيطرة على موارد المياه"⁽²⁹⁾.

وعليه، ففي الحالات التي يتم فيها استخدام المياه من قبل أحد الأطراف في الصراع كوسيلة للضغط والتفاوض أو كأداة لإلحاق الذي بطرف معاد، تعتبر المياه حينها ضحية أو أداة للحرب وليست هدفا لها، وبالتالي لا يمكن اعتبارها 'حرب مياه' بالمعنى الدقيق لها.

في المقابل، يحتفظ عديد الدارسين بالرأي الذي يحذر من 'حروب مياه قادمة'، ويروجون لفكرة أنها ستكون حروب هذا القرن كفرضية قائمة، رغم افتقارهم لبراهين أمبريقية صلبة توازي تلك التي يقدمها أولئك

الذين يخالفونهم الرأي، ولكنهم يردون بالقول 'إن غياب الدليل ليس دليلاً على الغياب' (l'absence de preuve n'est pas une preuve d'absence).

4- النيل؛ حوض المخاطر وعدم اليقين (دراسة حالة)

إن حوض النيل هو مثال كلاسيكي واضح لجيوبوليتيك المياه ولتبيان العلاقة بين المياه والنزاعات والأمن. حتى أن مصطلح 'Hydropolitique' كان قد أُقترح من قبل الأستاذ 'جون وتربري' John Waterbury عام 1979 حول النيل، وذلك في كتابه 'Hydropolitics of the Nile Valley' (30).

1.4- رهانات جيوسياسية حيوية

في هذا الحوض و حوله، تمت تشكيل المفاهيم الأساسية للتحليل الهيدروسياسي مثل 'القوى المائية المهيمنة'، وحتى تلك الأحداث منها مثل المياه الافتراضية أو 'الرابط' (nexus) ماء - طاقة - تغذية. وفي هذا الحوض أيضاً، يبدو جلياً أكثر من غيره، الانتقال من وضعية الأخطار الهيدرولوجية إلى وضع المخاطر الهيدروسياسية.

المستجمع المائي للنيل يغطي حوالي ثلاثة مليون كلم² مقسم على 11 دولة، مع حوالي 174 مليون ساكن (سنة 2019). يتميز هذا الحوض بوجود تقابل بين دولتي المصب (مصر والسودان) ودول المنبع (أثيوبيا للنيل الزرق، أوغندا، كينيا، تنزانيا، بوروندي، رواندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية للنيل الأبيض)، بمعنى آخر، هناك تعارض بين قوة مائية مهيمنة تابعة، وخزانين للمياه (deux châteaux d'eau).

مصر تعتمد بنسبة 98% على مياه النهر بالنسبة للزراعة ومياه الشرب الصالحة وتغطية احتياجات ساكنة تعرف معدلات نموها زيادة سريعة، هو بذلك عامل غاية في الحيوية بالنسبة لوجودها (مسألة حياة أو موت).

مصر القديمة كانت حضارة بنيت حول الماء (مصر هبة النيل كما قال هيرودوت)، ولا يزال عاملان أساسيان يتحكمان في وضعها إلى غاية الآن هما:

1- تبعيتها في مقابل المنبع من حيث يأتي الماء والرواسب التي تخصب الوادي:

2- تقلبات تدفقات النيل والتي أنتجت على مر الزمن تداولاً للمصريين بين فترات خصوبة ورخاء، وأخرى للجفاف والقحط.

وتضاف إلى المعطيات المتعلقة بهذا الحوض عامل رئيسي هو ارتفاع سريع لعدد السكان لدوله الأساسية (مصر، السودان وأثيوبيا) مما يولد ضغوطات على المورد أكثر من أي وقت مضى لأجل تلبية ارتفاع الطلب الزراعي وكذا الإنتاج الهيدروكهربائي.

تعود أول اتفاقية لتقاسم المياه في حوض النيل إلى عام 1929، وفيها تلتزم دول المنبع بأن لا تعدل في تدفق النيل البيض والأزرق. وبموجب هذه الاتفاقية، تتقاسم مصر والسودان (تحت السيطرة الأنجلو-مصرية حينها) مياه النهر، ولكن وخاصة، منحت مصر لنفسها حق فيتو تعترض بموجبه على كل الشغال في المنبع التي بإمكانها التأثير على تدفق النهر، وكذا التحكم في المعطيات المائية الخاصة به. ثم جاءت اتفاقية سنة 1959 الموقعة بين مصر والسودان المستقل منذ عام 1956 والتي أعادت تأكيد الخطوط الكبرى لما تضمنته اتفاقية 1929. بموجب هذه الاتفاقية، يقسم البلدان تدفق النهر بمنح 55.5 كلم³ لمصر و18.5 كلم³ للسودان، كما أنها سمحت ببناء سد أسوان الذي بدأت أشغاله بعد عام في 1960⁽³¹⁾.

تبقى هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر والسودان الأساس الشرعي لتقاسم مياه النهر، بينما تعتبرها دول المنبع رمزا للاتفاقيات غير العادلة خلال الفترة الاستعمارية حيث أنها لم تستشر فيها أو كانت غائبة عنها. وتواصل القاهرة تأكيدها دوما على 'حقوقها التاريخية' في النهر، خاصة في مواجهة أثيوبيا التي كانت ترى نفسها غير معنية باتفاقية لا تمنحها أي حق كما تقول على النيل الأزرق.

ظلت مصر حريصة جدًا على ضمان عدم حدوث ما يؤثر على مكاسبها في مياه النيل وان لا يتم تحويلها في المنبع. هذه الخشية المصرية الملازمة لها يتم ترجمتها من حين لآخر إلى تهديدات خاصة باتجاه أثيوبيا. ففي عام 1979 صرح الرئيس السادات أن 'العامل الوحيد الذي قد يدفع مصر مرة أخرى إلى الحرب هو الماء'. وفي عام 1991 جدد وزير الدفاع المصري حينها تأكيده على الامكانية التي تحتفظ بها مصر لنفسها للجوء إلى القوة في حالة تهديد مياه النيل، قائلا: 'لقد نسينا أن النيل هو القلب النابض الذي تحيا به مصر'.⁽³²⁾

2.4 - مصر vs إثيوبيا؛ الهيمنة المائية المصرية والهيمنة المضادة الأثيوبية

منذ منتصف التسعينات شرعت أثيوبيا في تنفيذ سياسة واسعة لبناء منشآت مائية وتجهيزات على طول مجاريها المائية، وخاصة على النيل الزرق. وكانت تريد تطوير جزء من أراضيها الزراعية غير المروية حول الحوض (ما بين 700 ألف و1.5 مليون هكتار حينها كهدف حينها). ولأنها تعتبر نفسها غير معنية باتفاقية 1959، تنفذ أثيوبيا من ذلك الوقت 'سياسة مضادة للهيمنة المائية' في مواجهة مصر في الحوض، والتي تظهر ماديا وبشكل جلي في بناء سدود لإنتاج الطاقة الكهربائية على النيل الزرق، وتظهر سياسيا بسعيها لبناء تحالفات مع دول أخرى مشاطئة في الحوض (مثل تنزانيا) ترغب هي الأخرى في إعادة النظر في اتفاقية 1959 وتقويضها.

بداية من العام 2010، أطلقت أثيوبيا علانية اعتراضها على الاتفاقيات التاريخية لتقاسم المياه في النيل، معتمدة أيضا على دول أخرى في منبع النيل، مسائلة أسس الهيمنة المائية السودانية وخاصة المصرية على الحوض.

لم يكن توقيت هذا التحول في الخطاب اعتباطيا، بحيث أنه تزامن مع أمرين أساسيين: (33)

- خروج أثيوبيا من دورة عنف وعدم استقرار (إيريتريا و أوغادن)، واتجاهها نحو العمل على تأكيد نفسها كقوة عسكرية مهمة ودولة مستقرة تستطيع الالتفات إلى مواجهة احتياجاتها التنموية (الزراعية خاصة)؛

- في المقابل، دخلت مصر مرحلة من الأحداث والتحويلات التي أثرت على استقرارها السياسي وأضعفت قدرتها (مؤقتا) على التعامل بفعالية مع الاعتراضات والمطالبات الخارجية الخاصة بهذا الشأن.

ويبدو 'سد النهضة' الواقع مباشرة قبل الحدود مع السودان رمزا لهذه السياسة الجديدة، حيث أن بناءه - الذي شرع فيه من دون موافقة القاهرة- كان دليلا واضحا على أن أثيوبيا حينها كانت تملك وسائل طموحاتها كما أنها أحسنت اختيار التوقيت المناسب للبدء في تجسيدها.

أما مصر -التي لم تكن على ما يبدو تستطيع إيقاف هذا المشروع خاصة وان مهمة انجازه أسندت للصينيين حلفاء أديس أبابا الجدد- لم تكن قادرة إلا أن تطلب وساطات لأجل أن تحصل على ضمانات حول شروط ملء السد. وبعد فترة من الاعتراضات والمشاحنات الدبلوماسية اللفظية، وقعت مصر سنة 2015 على إعلان مبادئ مع أثيوبيا والسودان بهدف إدارة السد.

وإذا كان هذا الإعلان يضمن للقاهرة أن ملء السد سيتم من دون الإضرار بها، فإنّ الاتفاق كان يعني بوضوح التخلي عن المطالبة المصرية بحقوقها التاريخية' على موارد النيل، حيث ورد في المادة التاسعة منه أن البلدان الثلاثة تتعاون على قاعدة متساوية لأجل استخدام مياه النيل، ما مثل حسب عديد المراقبين انتصارا مرحليا هاما للسياسة المضادة للهيمنة التي اعتمدها أديس أبابا منذ أكثر من عقدين.

هذا السد يمثل - إلى جانب مشاريع أخرى على النيل الزرق والأومو- حجر الزاوية لبروز أثيوبيا كقوة جهوية في منطقة القرن الأفريقي من خلال التحكم في المياه، إنتاج الطاقة والتطوير الزراعي والصناعي، وهو يقع في قلب منظومة تمثل أداة أثيوبيا التي تريد التحكم في رابطة nexus المياه- الطاقة- الغذاء في كامل المنطقة.

كما أن تحرك أثيوبيا باتجاه إضعاف مركز مصر في الحوض ارتكز أيضا على معطى هيدروسياسي جهوي جديد؛ حيث أقامت دول هذا المركب عام 1999 'مبادرة حوض النيل' والتي كانت بأهداف متواضعة في البداية تتمحور حول المشاركة في المعلومات والتنسيق الأفضل للأعمال في الحوض وحماية مياهه وإدارته المستدامة. ولكن وفي إطار هذه المبادرة، وقعت خمس دول في ماي 2010 (أثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا ورواندا) على اتفاقية إطار حول التعاون في حوض نهر النيل، وكان هدفها الأهم هو اعتماد قاعدة جديدة للتعاون عبر الحدود في هذا الحوض تلغي عمليا (de facto) الترتيبات المتضمنة في اتفاقيتي

1929 و1959، وخاصة تلك التي تعتبرها القاهرة حقوقها التاريخية، وقد أدت هذه المبادرة عمليا إلى إعادة النظر في حصص المياه المستقرة لدول الحوض.⁽³⁴⁾

والى غاية اليوم، لم توقع مصر والسودان على هذا الاتفاق، كما أن الأطراف الثلاثة لم تتوصل على تفاهات واتفاق حول قواعد ملء وتشغيل سد النهضة رغم عديد جولات المفاوضات المباشرة وغير المباشرة عبر وساطات دولية، ما يؤكد أن التناقضات الضاربة جذورها في التاريخ بين دول المصب ودول المنبع لا تزال على حالها.

ومع وجود تدخلات خارجية (تقليدية معتادة وأخرى جديدة نتيجة سياسة بيع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للأجانب) لا يزال الوضع في هذا المركب الهيدروسياسي عالي المخاطر يعاني من الضبابية وعدم اليقين (I'incertitude) ، ويمكن أن يتأرجح نحو صراع إقليمي تكون فيه المياه أحد عوامله الرئيسية وبشكل يؤثر على أمن المنطقة كلها، أو باتجاه تبني خيارات أخرى يكون هدفها بناء اندماج جهوي متعدد الوظائف تلعب فيه المياه دورها كمحفز للسلام والأمن، ويحقق المعادلة التي بشر بها عالم الجغرافيا المختص بالشأن السوداني 'هاري فارهوفن' Harry Verhoeven ؛ 'أنثويبا تزود بالطاقة، السودان يمنح الغذاء، مصر تجلب رؤوس الأموال والخبرة، وجنوب السودان يقدم البترول'.

الخاتمة

يمكن إجمال أهم نتائج هذه الورقة فيما يلي:

أولا/ كل المشاكل المرتبطة بأزمات المياه العابرة للحدود وتداخلاتها المتعددة موجودة في القارة الأفريقية، ندرة المورد، التقلبات المناخية، الضغط المتزايدة على الموارد بسبب الزيادة السكانية الكبيرة ومتطلبات التنمية، تجزؤ الأحواض المستجمعة والمياه الجوفية بين عدد من الدول، ما يجعل تحليل الوضع العام في القارة عملية ليست بالبسيطة وتتطلب النظر عليها في ابعاد وفي مستويات متعددة ومتداخلة؛

ثانيا/ تدور الخلافات حول المياه عبر الحدودية حول واحدة من ثلاث قضايا أساسية؛ الكمية، النوعية والتوقيت، وتلعب ديناميكيات هذه القضايا أدوارا عديدة في مختلف المستويات المتعلقة بالمياه والمن سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي؛

ثالثا/ إن قابلية تأثر ودرجة هشاشة أي مركب هيدروسياسي من تلك الموجودة في القارة يحددها عنصران أساسيان هما:

- معدل التغيير في النظام الهيدرولوجي وطبيعته؛
- القدرة المؤسسية على استيعاب هذا التغيير والتكيف معه.

رابعاً/ تتزايد حدة النزاعات داخل مركب هيدروسياسي وحوله كلما تجاوزت معدلات التغيير قدرته المؤسسية على التكيف واستيعاب هذا التغيير؛

خامساً/ تتسبب في الغالب الإجراءات الانفرادية (بناء سد، تحويل مجرى نهر ...) - وفي غياب آلية مؤسسية تحمي مصالح الآخرين وتوضح حقوق ومسؤوليات كل طرف- في ارتفاع التوترات وإطلاق ديناميكية نزاعية قد تتصاعد لتضر بالاستقرار في منطقة الحوض بدرجة واضحة؛

سادساً/ تتأثر العلاقة بين الهشاشة المائية ونزاعات المياه في مركب هيدروسياسي بوجود أو غياب علاقات سياسية إيجابية سابقة بشكل عام بين الأطراف الأساسية المكونة له؛

سابعاً/ تتوقف طبيعة العلاقات بين أطراف تشترك في مياه عبر حدودية على اختيارات وتفضيلات الدولة المحورية التي تؤدي دور القوة المهيمنة مائياً، وقد يؤدي ذلك إلى بروز أطراف تتبنى سياسات مضادة إذا تعدل ميزان القوة لصالحها في ظرفية سياسية سانحة؛

ثامناً/ إن المركبات الهيدروسياسية تمثل رهانات جيوسياسية حيوية، ويمكن أن تكون تتحول فضاءات عالية المخاطر، كما يمكن أن تكون فرصة لتحقيق سياسات تعاون وتكامل إقليمي بمرادودية حقيقية، خاصة بوجود وعي بالتكاليف العالية والتأثيرات الفظيعة لاحتمالات الانزلاق نحو ما يسمى حروب المياه على السلم والأمن والاستقرار القاري والإقليمي.

التوصيات:

يمكن لمجموعة من الخيارات والأدوات ذات طبيعة مختلفة أن تفتح للأفارقة سبيل تحقيق حوكمة أفضل للمياه، إدارة جيدة للمصالح المشتركة على مستويات مختلفة، وبالتالي إدارة وتسوية لأزمات مياه قائمة أو محتملة، من حيث أن 'إدارة المياه هي إدارة الأزمات'.

ولأن مقارنة استباقية ووقائية من النزاعات المرتبطة بالمياه تكون أكثر أهمية وفعالية (وبالتأكيد أقل كلفة من حل نزاعات متطورة) فإن الأدوات التالية ضرورية ومتكاملة:

1- أدوات مؤسسية وقانونية:

تتضمن النصوص المتعلقة بإدارة المياه الدولية جملة من التوجيهات والقواعد العامة الضرورية لإدارة موارد المياه المشتركة، ولكنها غير كافية. وعليه، يجب على دول كل مستجمع مائي أن تتبنى اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، تحترم المبادئ العامة في هذه الاتفاقيات القانونية الدولية وتأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها وان تزودها بأدوات عملية تجعلها قابلة للتجسيد عملياً؛

2- أدوات تقنية:

- اعتماد إدارة مشتركة للمياه في الأحواض على المستوى الجهوي؛

- تنفيذ مخططات إقليمية لتقاسم المياه ونقلها يمكن ان تخفف من الضغوطات التي تفرضها وضعيات الإجهاد المائي التي تبدو في الأفق في بعض المناطق؛
- تطوير البنية التحتية اللازمة لتوفير ضمان عال للإمداد بالمياه يمكن من خلاله التخطيط للنمو الاقتصادي بثقة؛
- تشجيع الحوارات غير الرسمية بين العلماء والمتخصصين بهدف بناء الثقة وتطوير البرامج المشتركة المساعدة على إيجاد الحلول التوافقية للقضايا محل الخلاف؛
- اعتماد مقارنة مبنية على العلم وجمع المعلومات وتبادل البيانات وتحليلها على مستوى مؤسسات الحوض

3- أدوات سياسية / الإرادة والعمليات:

- إن توفر الإرادة السياسية لدى صناع القرار في الدول الأفريقية هو شرط ضروري لا يمكن تحقيق أي تقدم في غيابه. أي تغيير مؤثر أو قرار مهما كانت الطبيعة الطارئة للوضعية لا يمكن أن يصبح ممكنا حتى في وجود وفعالية أدوات إدارة النزاع؛
 - التزام القادة والمسؤولين بالعمل في إطار آليات حوار وتعاون، وخاصة في ترقية ما يسمى 'الدبلوماسية المائية' (Hydro-diplomatie)، وهي تعني عموما كل التفاعلات الايجابية بين الدول المتشاطئة حول إدارة موارد المياه لأجل تحقيق هدف الحفاظ على الأمن والسلم بين الفاعلين المعنيين بإدارة موارد المياه وتطويرها وحل الخلافات بشأنها بالطرق السلمية وعبر هيآت أفريقية قارية وإقليمية (إنشاء محكمة افريقية للمياه مثلا)؛
 - العمل على تعبئة وإشراك المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في الدول الأفريقية في عمليات صنع القرار الخاصة بإدارة الموارد المائية لجل خلق 'ثقافة ماء جديدة' تسهم في إنجاح سياسة عامة مائية مختلفة تقوم على التحول من إدارة العرض إلى إدارة الطلب (كل قطرة ماء تهم)؛
 - تطوير القدرة على رصد النزاعات المرتبطة بالمياه العابرة للحدود والتنبؤ بها واستباقها، لاسيما في البلدان ذات الهشاشة الهيدروسياسية.
- إن تحقيق هذه الهداف من شأنه أن يمكن الأفارقة من بناء إستراتيجية سياسية قارية وإقليمية مدمجة للمياه وتحويل هذا المورد الحيوي إلى أرضية شراكة ومحفز للسلم والأمن حول المياه، عبر المياه، ولأجل المياه.

الهوامش:

(1) إن ما يجعل موردا ما 'موردا استراتيجيا' هو أن يجمع بين خاصيتين أساسيتين؛ أن يكون حيوي لا غنى عنه ولا يمكن تعويضه، ونادر (ressource vitale, indispensable et rare). انظر لمزيد من التفاصيل الفصل الأول من الكتاب:

Suzanne DIONET-GRIVET, Géopolitique de l'eau, 2e édition. (Paris: Editions Ellipses, 2014)

وانظر أيضا:

Claire Bordes, Géopolitique de l'eau. Mars 2014. Disponible à : https://lms.funmooc.fr/c4x/CentraleParis/02001/asset/COURSDD_PDC_EAU.pdf. pp :2-3

David Blanchon, Géopolitique de l'eau: Entre conflits et coopérations. (Paris: (2) Edition le cavalier bleu, 2019). p29

ibid, p32 (3)

(4) لمزيد من التفاصيل حول هذا المؤشر ومختلف تطبيقاته، انظر:

Sullivan, C. A., Meigh, J. R., & O'Regan, D. P. 'Evaluating your water :

A management primer for the water poverty index'. (Wallingford, UK : CEH. 2002)

وانظر أيضا:

Sullivan, C. A., Meigh, J., & Lawrence, P. 'Application of the water poverty index at different scales: A cautionary tale'. Water International, 31, (2006). pp: 412-426.

Peter Dogse/UNESCO, 'Changement climatique et sécurité de l'eau'. Water (5) cop21, 2021. Disponible à : <https://ar.unesco.org/node/247798>

David Blanchon, Géopolitique de l'eau. Op.cit. p39 (6)

Sandy Milne, 'Sécheresse : pourquoi les pénuries d'eau augmentent le risque de (7) conflits'. BBC News Afrique. 28 août 2021. Disponible à :

<https://www.bbc.com/afrique/monde-58331555> . p01

ibid. p02 (8)

(*) عبر هؤلاء المسؤولون الأمميون السامون عن هذا الاعتقاد في أوقات سابقة بالقول:

- 'حروب القرن القادم ستكون حول المياه' (إسماعيل سيراجدين، مساعد رئيس البنك العالمي الأسبق)

- 'الحرب القادمة في الشرق الأوسط ستشن حول الماء' (بطرس بطرس غالي، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة)

- 'التنافس المحموم حول المياه العذبة يمكن أن يصبح مصدرا للنزاعات والحروب في المستقبل' (كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة).

DELLI PRISCOLLI (J.) & WOLF (T. A.), Managing and Transforming Water (9)

Conflicts, (New York: Cambridge University Press, 2009). Cité In: Léna Salamé, 'La

crise de l'eau ou la perpétuelle gestion des conflits'. Annales des Mines -

Responsabilité et environnement. N°86, Avril 2017. p44

- Léna Salamé, 'La crise de l'eau ou la perpétuelle gestion des conflits'. Op.Cit. (10)
p44
- (**) هذه التغيرات الكبيرة جعلت المختص بدراسات المياه الدكتور 'لينا ليندفيست' Lennart J. Lundqvist يقترح منذ العام 1998 مصطلح 'الإبادة المائية' (Hydrocide) لوصف التدمير المتسارع للأنظمة البيئية المائية (les écosystèmes aquatiques).
- (11) للاطلاع على المضمون الكامل لهذا التقرير الذي جاء بعنوان 'مشاكل أكبر، حلول أفضل'، أنظر:
<https://www.wri.org/annualreport/2018-19>
- David Blanchon, Géopolitique de l'eau. Op.cit. p45 (12)
- Ibid. p47 (13)
- Peter Mollinga, Water, 'Politics and Development: Framing a Political Sociology of Water Resources Management'. Water Alternatives. Volume01, Issue01. pp :12-13. Available at : <https://www.water-alternatives.org/index.php/volume1/v1issue1/15-a-1-1-2/file>
- (15) يقدم الباحثون العاملون في 'برنامج تقييم المياه العابرة للحدود' Transboundary Waters Assessment Programme مجموعة من المؤشرات التي تسمح بالحصول على معلومات متنوعة وخرائط ورسوم بيانية خاصة بكل حوض مائي سطحي أو جوفي. يمكن العودة إلى: <http://twap-rivers.org>
- وللغرض ذاته، يمكن الرجوع إلى: Atlas mondial de l'eau: Défendre et protéger notre bien commun. 4e édition. (Paris: Collection Atlas, 2022)
- Agathe Maupin et David Blanchon, 'Géopolitique de l'eau en Afrique australe'. (16)
Sécurité globale. N° 9, Automne 2009, p80. Disponible à: <https://www.cairn.info/revue-securite-globale-2009-3-page-79.htm>
- (***) تعتبر 'القدرة الاجتماعية على التكيف' عاملا محددًا في نزاعات المياه. لمزيد من التفاصيل حول هذا العامل، أنظر:
Frédéric LASSERRE, 'Conflits hydrauliques et guerres de l'eau: un essai de modélisation',
Revue internationale et stratégique. 2007/2, N°66, pp: 113-114.
- Frédéric LASSERRE, 'Conflits hydrauliques et guerres de l'eau : un essai de modélisation'. Op.cit. pp : 109-110 (17)
- <http://twap-rivers.org> (18)
- (19) ورد التعريف الأول لهذا المفهوم بلغته الأصلية في المقال المشار إليه كالتالي:
« [...] the hydro-hegemon can establish the form of interaction over transboundary waters that it prefers ».
- للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Mark ZEITOUN et Jeroen WARNER, 'Hydro-Hegemony: A Framework for Analysis of Transboundary Water Conflicts'. Water Policy, 2006, pp :435-460
وأنظر أيضا:

Jeroen WARNER et Mark ZEITOUN, 'International Relations Theory and Water do Mix : A Response to Furlong's Troubled Waters, Hydrohegemony and International Water Relations', Political Geography 27, 2008. pp : 802-810.

David Blanchon, Géopolitique de l'eau. Op.cit. p74 (20)

Patrice Gourdin, Géopolitiques. (Paris: Éditions Choiseul, 2010). p114 (21)

نشرت أعمال فريق البحث الذي قاده الأستاذ أنتوني تورتن في كتاب تحت إشرافه. أنظر: (22)

Anthony. TURTON et H. HENWOOD (sous la dir.), Hydropolitics in the Developing World: A Southern African Perspective, Pretoria, Awiru, 2002

Agathe Maupin et David Blanchon, 'Géopolitique de l'eau en Afrique australe'. (23)

Op.cit. p88

David Blanchon, Géopolitique de l'eau. Op.cit. p86 (24)

Mirumachi Naho, Transboundary Water Politics in the Developing World. (25)

Routledge, 2015. Cité In: David Blanchon, Géopolitique de l'eau. Op.cit. p87

'While water wars may be a myth, the connection between water and, political (26)

stability certainly is not'. Cité In: Aaron Wolf. 'Conflict and Cooperation along

International Waterways'. Water Policy, vol 1, no 2, 1998, p261

Oregon State University, Transboundary Freshwater Dispute Database, TFDD, (27)

2008. Available at :

<https://transboundarywaters.science.oregonstate.edu/content/transboundary-freshwater-dispute-database>

Peter H. Gleick & Matthew Heberger. 'Water Conflict Chronology'. In book: The (28)

World's Water. 2012. pp.175-214. Available at :

https://www.researchgate.net/publication/288923020_Water_Conflict_Chronology

Léna Salamé, 'La crise de l'eau ou la perpétuelle gestion des conflits'. Op.Cit. (29)

p45

John Waterbury, Hydropolitics of the Nile Valley. Syracuse University Press, (30)

1979. Available at :

<https://archive.org/details/hydropoliticsofn0000wate/page/n327/mode/2up>

https://books.google.dz/books/about/Hydropolitics_of_the_Nile_Valley.html?id=YYnxPQAACAA

J&redir_esc=y

David Blanchon, Géopolitique de l'eau. Op.cit. pp : 136-137 (31)

Frédéric LASSERRE, 'Conflits hydrauliques et guerres de l'eau: un essai de (32)

modélisation'. Op.Cit. p107

Claire Bordes, Géopolitique de l'eau. Op.Cit. p11 (33)

(34) لمزيد من التفاصيل حول 'مبادرة حوض النيل' والطريقة التي أدارت بها مصر المفاوضات في إطار هذه الآلية، يمكن الرجوع إلى:

يحيى غانم، 'مبادرة حوض النيل وكارثة التفاوض الجماعي'. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. فيفري 2016.

متوفر في: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/mbadrt-hwd-alnyl-wkartht->

altfawd-aljmay.